

لقانون عدد 36 لسنة 1994 مؤرخ في 24 فيفري 1994 يتعلق باللكنية  
الادبية والفنية (1).

باسم الشعب.

ويحد موافقة مجلس النواب.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه :

الكتاب الأول

أحكام عامة.

الفصل الأول - يشمل حق التأليف كل مصنف مهتم أدبيا كنان أو علميا  
أو فنيا مهما تكن قيمته . والرجحية التي منحتها لها والطريقة أو الصيغة  
المستعملة في التعبير عنه ويشمل كذلك عنوان المصنف، والمراد بالمصنف هو  
التأليف في صيغته الأصلية وكذلك في الصيغة المشتقة .

ومن بين المصنفات المعنية بحق التأليف :

- المصنفات الكتابية والطبوعة ومن بينها الكتب والتشريات وغيرها.

- المصنفات المكتبة للمسرح أو الإذاعة ( السمعية أو البصرية ) سواء كانت  
من نوع التمثيلية الحيث أو التمثيلية التي تشملها الموسيقى أو الرقص أو التمثيل  
الصامت.

- القطع الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة

- مصنفات التصوير الشمسي وما شابهها في نظر هذا القانون من  
المصنفات التي تسلك مسلك التصوير الشمسي

(1) الأعمال التمهيدية :

مداولة مجلس النواب ومناقشته بجلسته المنعقدة بتاريخ 15 فيفري 1994.

- المصنفات السينمائية و ما شابهها في نظر هذا القانون من المصنفات التي تسلك مسلك السينما في التعبير البصري

- الصور الزيتية والرسوم والمطبوعات الحجرية والنقوش المعدنية بواسطة الحامض النيتريكي أو على الخشب والمنتجات الفنية الأخرى الشبيهة بها

- النحت في مختلف أنواعه

- المصنفات المعمارية التي تشمل في آن واحد الرسوم والنماذج والأمثلة وكذلك كيفية الإنجاز.

- المديجات والموشيات التي تخرجها الأنوال الفنية والفنون التطبيقية بما في ذلك المشاريع والأمثلة أو الصناعة نفسها

- الخرائط وكذلك الرسوم والنقولات الخطية . أو التشكيلية ، والصور ذات الصبغة العلمية أو الفنية

- المحاضرات

- المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية

- البرامج المعلوماتية

- الترجمات والتحويلات أو الاقتباسات التابعة للمصنفات الأتف ذكرها

الفصل 2 - حق التأليف هو الحق الذي ينفرد به صاحب المصنف دون سواه في استغلال مصنفه أو في الترخيص للغير في استغلاله بإحدى الطرق التالية :

1) نقل المصنف في صيغة مادية مهما كان نوعها بما في ذلك المسجلات الصوتية والسسمية البصرية و غيرها .

ب) عرض المصنف على العموم بأي طريقة كانت و على وجه الخصوص عرضه في أماكن عمومية كالنزل والمطاعم ووسائل النقل البري والبحري والجوي والمهرجانات وقاعات العرض وذلك بواسطة :

- آلات بث المصنفات المسجلة

- أجهزة ارسال اناعية أو تلفزيونية .

- أقمار صناعية أو كابلات أو ما شابه ذلك .

ج) استغلال المصنفات التي تبثها الإذاعات والتلفزات بعرضها على العموم بواسطة أجهزة استقبال كالتلفزيون والتلفزة و مضخمات الصوت أو أية أداة أخرى ناقلة للأصوات والصور ، وذلك إذا تم استغلال المصنف المحمي في مكان عمومي .

د) ترجمة المصنف أو اقتباس مصنف آخر منه مهما كان نوعه .

الفصل 3 - لا يمكن لأي مستغل غير صاحب المصنف نفسه أو من ينوبه أن يقوم بعمل من الأعمال المبينة في الفصل 2 أعلاه إلا بعد الحصول من صاحب الحق أو من ينوبه على ترخيص مسبق في شكل عقد مكتوب ينص بالخصوص على :

أ) المسؤول عن الاستغلال

ب) طرق الاستغلال (المصنف ، اللغة ، المكان)

ج) مدة الاستغلال

د) قيمة المقابل المخول لصاحب الحق

الفصل 4 - صاحب المصنف هو من اذيع ذلك المصنف باسمه ما لم يؤت بحجة تخالف ذلك.

على أنه إذا قام بالتأليف أشخاص تابعون لذات معنوية عمومية أو خاصة في نطاق وظائفيهم فإن حق التأليف يرجع لأولئك الأشخاص ما لم يقع التخصيص على خلاف ذلك بمقتضى عقد مبرم بين الطرفين و يستثنى من هذا المنتج السينمائي والسيمي البصري الذي يرجع إليه حق التأليف .

الفصل 5 - يعتبر المصنف عملاً مشتركاً إذا اشترك في إبرازه شخصان أو عدة أشخاص و تعذر بيان نصيب كل منهم في المشروع . و يكون حق التأليف فيه ملكاً مشتركاً لهؤلاء الأشخاص .

ويعتبر المصنف عملاً مركباً إذا اتحم فيه مصنف سبقه بدون مشاركة صاحب المصنف الأول ، و يكون حق التأليف فيه ملكاً لمن قام بالتأليف الثاني مع مراعاة حق صاحب المصنف الأول الذي أدرج في العمل المركب .

ويعتبر المصنف عملاً جماعياً إذا برز لحيز الوجود يسعى من شخص أو من ذات معنوية تتولى نشره تحت إدارتها باسمها و كانت مشاركة مختلف المؤلفين الذين شاركوا في اعداده مندمجة في جملة ما يهدف اليه بدون أن يمكن أسناد حق منفصل لكل منهم في جملة ما تم إنجازه و يرجع حق التأليف الى الشخص أو الذات المعنوية التي اذنت بإنجازه و تولت نشره ما لم يقع التخصيص على خلاف ذلك ضمن عقد مكتوب .

الفصل 6 - يتمتع أصحاب الترجمات أو الاقتباسات أو التحويلات أو التحويلات للمصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية بالحماية التي اقتضاهما هذا القانون بدون أن تهضم حقوق المؤلفين الأصليين .

ويشمل هذا الإجراء كذلك مؤلفي المنتخبات أو المجموعات من مختلف المصنفات مع مراعاة حقوق المؤلفين الأصليين .

الفصل 7 - تندرج الفنون الشعبية ضمن التراث الوطني وكل تدوين بغاية الإستغلال المادي للفنون الشعبية يستوجب ترخيصاً من الوزارة المكلفة بالثقافة ، و يقتضى الحصول على ذلك الترخيص تسديد معلوم تضبطه المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين المحدثة طبقاً لهذا القانون .

كما يجب الإسترخاض من الوزارة المكلفة بالثقافة في خصوص إنتاج المصنفات المستوحاة من الفنون الشعبية وفي صورة إحالة كل أو بعض من حقوق التأليف لمصنف مستوحى من الفنون الشعبية وكذلك في صورة إحالة رخصة خاصة لإستغلال مثل ذلك التأليف .

وفي مفهوم هذا القانون تعتبر فنوناً شعبية كل الآثار الفنية الموروثة عن الأجيال السابقة والمتصلة بالعادات والتقاليد وسائر مظاهر الإبداع الشعبي كالحكايات الشعبية والأدب والموسيقى والرقص .

## الباب الثاني

### في حقوق المؤلف

الفصل 8 - ينبغي أن يذكر اسم المؤلف عند كل عرض لمصنفه على العموم ، وعلى كل نسخة تتضمن نقل محتوى المصنف كلما أعد للعموم في صيغة مادية و ذلك وفق ما يقتضيه العرف السليم

ولا يجوز إدخال أي تغيير على المصنف بدون موافقة كتابية من صاحبه ولا حق لأحد أن يعرض على العموم مصنفاً منقولاً عن الغير في صيغة أو في ظروف تهضم فيها الحقوق الأدبية والمادية للمؤلف .

الفصل 9 - وتمثل الحقوق الأدبية للمؤلف خاصة في مايلي :

أ) حق النسبة أو حق الأبوية : والمقصود بهذا الحق أن للمؤلف الحق في أن ينسب إليه المصنف الذي أنتجه فيقرن اسمه به على كل نسخة منه .

ب) حق عدم النسبة : وهو حق إخفاء اسم المؤلف تماماً عند وضع المصنف تحت طلب العموم .

ج) حق إستعمال إسم مستعار : للمؤلف الحق في أن يقرن بمصنفه إسمًا مستعاراً بدلاً عن إسمه الحقيقي .

د) حق حفظ المصنف من كل تغيير أو تحوير أو تشويه .

هـ) حق النشر : بموجب هذا الحق يكون للمؤلف وحده حق تقديم مصنفه للجمهور مع تقرير الطريقة المناسبة لنشره بين العموم بأي وسيلة من الوسائل .

و) حق السحب : والمقصود بهذا الحق هو تمكين المؤلف من سحب مصنفه من التداول بين العموم .

الفصل 10 - إذا أصبح المصنف تحت طلب العموم فلا حق لصاحبه أن يمنع :

أ) عرض المصنف على العموم بدون مقابل مالي وذلك لأغراض تعليمية أو تثقيفية أو في نطاق محيط عائلي

ب) نقل أو ترجمة أو اقتباس المصنف المعد لاستعمال شخصي بحت غير أنه يتعين على من يقوم بالنقل أو الترجمة أو الاقتباس بغاية إنجاز عروض مسرحية بدون مقابل اعلام المؤلف أو أصحاب الحق أو المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين .

الفصل 11 - يسمح بالاستشهاد بالانتقال المقتبسة من مصنف سبق وضعه تحت طلب العموم بشرط أن تتماشى والعرف وبقدر ما يجرها تحقيق

غرض علمي أو تعليمي أو إخباري، ويدخل في ذلك ما تشتمل عليه العروض الصحفية من استشهادات وإنقال مقتبسة .  
ويجوز استعمال تلك الاستشهادات أو الإنقال في صيغتها الأصلية أو مترجمة.

وينبغي ذكر المصدر المنقول عنه واسم المؤلف إذا كان غذا الاسم مدرجا في المصدر.

الفصل 12 - تباح بدون مقابل التسجيلات وإعادة التسجيلات السمعية أو السمعية البصرية لمصنفات أدبية أو علمية أو فنية سبقت أذاعتها إذا كانت هذه التسجيلات أو أعادتها لأغراض تعليمية أو تثقيفية .

الفصل 13 - يمكن للوزارة المكلفة بالتقافة أن ترخص عند الحاجة للمكتبات العمومية وللراكز غير التجارية لجمع الوثائق وللمؤسسات العلمية ولعاهد التعليم ودور الشباب ودور الثقافة نقل المصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية في حدود ما يحتاج اليه نشاطها وذلك مقابل معلوم تعيينه المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين ما لم يقع اتفاق بالتراضي على ذلك بين الطرفين .

الفصل 14 - إذا لم يقع النص صراحة في المصدر على حفظ حق النقل لصاحبه فإن المقالات الإخبارية اليومية المتعلقة بالسياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد يمكن أن تنقلها الصحافة أو الأذاعة بيد أنه ينبغي دائما ذكر المصدر المأخوذ عنه

الفصل 15 - يباح تسجيل ونقل وإذاعة المصنفات الأدبية أو العلمية أو الفنية التي تذكر بمناسبة الإخبار عن حدث يرومي مهما كانت الوسائل المستعملة وفي حدود ما يبرره الغرض الإخباري المقصود.

الفصل 16 - يسمح بنقل مصنفات الفن التصويري والفن المعماري الموضوع بصورة مستمرة في مكان عمومي وذلك لحاجة السينما أو التلفزة بشرط أن تكون صيغة إقامهما في الشريط السينمائي أو في حصة التلفزة عرضية أو ثانوية بالنسبة الى الموضوع الأصلي .

الفصل 17 - يسمح بعرض المصنفات التي انشأتها مؤسسات الإنتاج 354 الإذاعي أو التلفزيوني العاملة بالبلاد التونسية بوسائلها ولحصولها الخاصة ، بمقتضى ترخيص من المؤلفين الأصليين على أنه بعد انقضاء سنة لا يمكن لهذه المؤسسات استعمالها الا بترخيص جديد من المؤلفين الأصليين أو من المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين وذلك في صورة عدم وجود عقد يحيل بمقتضاه المؤلفون الى مؤسسة إذاعية أو تلفزيونية حق استغلال مصنفهم ويتعين حفظ نسخة من كل ما تسجله تلك المؤسسة الإذاعية أو التلفزيونية من تسجيلات ذات صيغة ثقافية، في الخزينة الرسمية المخصصة لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالتقافة ، وتضبط الأنواع التي ينبغي حفظها بقرار من الوزير المكلف الثقافة .

الفصل 18 - إن حق التأليف يدوم مدى حياة المؤلف ويستمر خمسين سنة شمسية بداية من غرة جانفي من السنة الموالية للسنة التي تروى فيها أو من التاريخ الذي تضمنه الحكم المعلم بوفاته في صورة تعييه أو فقده.

وفي صورة ما إذا كان المصنف عملا مشتركا فإن حساب هذه المدة يبتدأ من تاريخ وفاة آخر المؤلفين المشاركين فيه أو من التاريخ الذي تضمنه الحكم المعلم بوفاته في صورة تعييه أو فقده.

بالنسبة للمؤلفات الأسمية أو الحاملة لاسم مستعار فإن حق التأليف يدوم خمسين سنة ابتداء من التاريخ الذي يكون فيه المصنف قد وضع تحت طلب العموم.

وفي صورة ما إذا كان الإسم المستعار لا يخفي هوية المؤلف للعموم أو إذا كشف المؤلف لمصنف لا إسمي أو حامل لاسم مستعار عن هويته الحقيقية فإن حق التأليف يدوم نفس المدة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 19 - يدوم حق التأليف بالنسبة الى مصنفات التصوير الشمسي خمسة وعشرون سنة شمسية ابتداء من تاريخ إنجاز المصنف.

الفصل 20 - يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية والمسرحيات الموسيقية والمصنفات الموسيقية بحق استثنائي في :

(1) تمثيل مصنفاتهم وأدائها علنا بكل الوسائل والطرق.

(2) نقل تمثيل وأداء مصنفاتهم إلى الجمهور بكل الوسائل.

كما يتمتع مؤلفو المصنفات المسرحية أو المسرحيات الموسيقية طوال مدة سريان حقوقهم على المصنف الأصلي بنفس الحقوق فيما يخص بترجمة مصنفاتهم.

الفصل 21 - يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق استثنائي في الأداء العلني لمصنفاتهم بجميع الوسائل والطرق ونقل أدائها إلى العموم بجميع الوسائل وكذلك الشأن فيما يتعلق بترجمتها.

### الباب الثالث

#### في إحالة حق التأليف

الفصل 22 - إن حق التأليف كما هو معرف بهذا القانون قابل للإحالة بالبيع كله أو بعضه .

الفصل 23 - إن إحالة حق عرض مصنف على العموم لا يشمل حق نقله في صورة مادية كحق تسجيله على شريط على سبيل المثال وكذلك الشأن بالنسبة للمصنف الذي هو في صورة مادية لا يمكن عرضه على العموم إلا بموافقة صاحب الحق الأصلي للمصنف المادي .

كما إن الإحالة بالبيع لنسخة أو أكثر من المصنف لا تقتضي بالضرورة إحالة حق التأليف .

الفصل 24 - تعتبر علاقة إحالة المصنفات التي لم تنجز بعد ما لم تكن هذه الإحالة لفائدة المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين .

وإذا أحيل حق التأليف لفائدة الدولة بطريق الوراثة فإنه يعتبر محالا للمؤسسة المذكورة ، وتخصص عائداته لصندوقها الإجتماعي .

الفصل 25 - لأصحاب المخطوطات والمصنفات التشكيلية حق المشاركة بصورة قارة في حصول كل بيع لمصنفاتهم بواسطة المزاد العلني أو على يد تاجر بقطع النظر عن كل إحالة للمصنف الأصلي .

وبعد وفاة المؤلف يستمر هذا الحق قائما لورثته أثناء السنة الشمسية الجارية والخمسين سنة الموالية :

ويخصص للمؤلف أو لورثته خمسة بالمائة من محصول البيع .

الفصل 26 - إن الترخيص في بث المصنف بواسطة المذياع أو التلفزة يشمل عموم ما تقرره مؤسسة إذاعية و تلفزيونية عاملة بالبلاد التونسية من حصص إذاعية أو تلفزيونية في هذا الصدد بوسائلها الخاصة و تحت مسؤوليتها ، الا اذا جاء العقد المبرم بين المؤلف و إدارة المؤسسة بما يخالف ذلك .

أما الحقوق الراجعة لمصنفي الاعلانات الاشهارية التي تستغلها مؤسسة إذاعية أو تلفزيونية فيجوز في شأنها عقد خاص بها ينص على شروط الاستغلال و النسبة المئوية من المحاصيل الراجعة لأصحاب الحقوق .

### الباب الرابع

#### في نشر المصنفات الكتابية

الفصل 27 - عقد النشر للمصنفات الكتابية هو العقد الذي يحيل بمقتضاه المؤلف أو من يحل محله حسب شروط معينة الحق للناسر في أن يصنع بنفسه أو بواسطة الغير عددا معيناً من النسخ من المصنف على أن يتولى الناسر عمليتي النشر والتوزيع و ينبغي أن يكون هذا العقد مكتوباً .

الفصل 28 - يعنى الناسر للمؤلف أو لمن يحل محله مقابلاً يكون على نسبة محاصيل الإستغلال و مبلغاً معيناً يتفق عليه يمنح فور امضاء العقد ، إن لم ينص عقد النشر على خلاف ذلك .

الفصل 29 - على الناسر أن يقدم للمؤلف كل المؤيدات المثبتة لصحة حساباته .

ومن حق المؤلف أن يطلب من الناسر مرة في السنة على اقل تقدير تقديم قائمة تتضمن :

(أ) عدد النسخ المخرجة أثناء السنة مع توضيح حجم الطبعات و تاريخها .  
وتعتبر كل النسخ الزائدة على عدد النسخ المتفق في العقد على طبعتها ونشرها مسحوبة بصفة غير شرعية ومن حق المؤلف أن يطالب بحقوقه عليها . كما من حق أن يطالب بغرم ضرر .

(ب) عدد النسخ المخدرة .

(ج) عدد النسخ التي تولّى الناشر بيعها وعدد النسخ غير المستعملة أو التي اندمجت تبعا لأحوال عارضة أو بسبب قوة قاهرة.

(د) بيان المبالغ الراجعة للمؤلف وما دفع له منها عند الاقتضاء وكل شرط مخالف لما جاء به هذا الفصل لا يعتد به وإن وقع التصييص عليه .

الفصل 30 - يمكن للمؤلف أو لمن يمثله فسخ عقد النشر إذا لم يقم الناشر بنشر المصنف في الأجل المحددة بالعقد.

كما يمكن للمؤلف فسخ عقد النشر في صورة عدم إعادة نشر المصنف الذي نفذت نسخته.

وتعتبر الطبعة نافذة إذا قَدِمَ المؤلف أو المرخص له من طرف هذا الأخير مطلباً للناشر للحصول على نسخ منها ولم يلبه في ظرف ثلاثة أشهر.

الفصل 31 - لا يحق للناشر أن ينشر مصنفاً لم يدخل في الحق العام بدون تعاقد كتابي مع أصحاب الحقوق . وفي صورة المخالفة يلزم الناشر بغرم الضرر لفائدتهم فضلاً عن دفع الحقوق الناتجة عن الإستغلال طبقاً للعرف.

ولا يحق للمؤلف في صورة وجود عقد نافذ المفعول يربطه بنشر حصول مصنف معين ولدّة محدّدة أن يتعاقد مع ناشر آخر على نفس المصنف إلا باسترخاس من الناشر الأول وحسب شروط العقد المبرم معه

وعند المخالفة يلزم المؤلف بغرم ضرر للناشر.

#### الباب الخامس

#### في صنع النسخ المسجلة

الفصل 32 - لا يحق لأي مستغل أن يصنع بنفسه أو بواسطة الغير لأغراض تجارية عدداً معيناً من النسخ من مصنف محمي، بواسطة التسجيل الميكانيكي على أسطوانات أو أشرطة مغناطيسية سمعية (فونوغرام) أو سمعية بصرية (فيديوغرام) ، أو بأي وسيلة أخرى للتسجيل إلا بعقضى عقد مكتوب يبرمه مع صاحب المصنف أو المرخص له في ذلك من طرفه.

الفصل 33 - يجب أن ينص العقد المذكور بالفصل 32 من هذا القانون بالخصوص على :

(أ) الترخيص المسبق الذي ينص عليه الفصل الثالث من هذا القانون مع ذكر مدة صلاحية الترخيص.

(ب) شروط الاستغلال حسب المقاييس المتفق عليها .

(ج) تحديد المقابل الواجب أدائه عن كل مصنف والنسب المئوية الراجعة للمستحقين من محاصيل الإستغلال.

(د) آجال الدفع و كفيته .

(هـ) طرق المراقبة وكل ما من شأنه أن يضمن حصول المؤلفين والمخترين على مستحقاتهم.

ويعتبر العقد المخالف لأحكام هذا الفصل لاغياً.

الفصل 34 - على صانع النسخ المسجلة من حاملات سمعية وحاملات بصرية وغيرها من حاملات التسجيل أن يقدم للمؤلف أو المرخص له من طرفه المؤيدات المثبتة لصحة حساباته وأن يقدم للأعوان المذكورين بالفصل 54 من هذا القانون جميع الوثائق المتعلقة بالاستغلال كلما طلب منه ذلك.

الفصل 35 - يمنع صنع نسخا مسجلة في شكل فونوغرام أو فيديوغرام أو غير ذلك من النسخ المسجلة نقلا عن مصنفات محمية بغرض المتاجرة بها دون تعاقد مع المؤلف أو مع المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين.

كما تمنع المغالطة المتعمدة في حسابات محاصيل استغلال المسجلات المقدمة من قبل الصانعين المتحصلين على رخص استغلال.

الفصل 36 - يجب أن تحمل كل نسخة مسجلة من حاملات التسجيل أو غير ذلك من النسخ المسجلة :

(أ) علامة الصانع المسؤول قانوناً و عنوانه الكامل.

(ب) علامة ترخيص المؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين.

(ج) عنوان المصنف والعدد المميز له .

(د) أسماء المؤلفين .

الفصل 37 - على صانعي وموردي الأشرطة المغناطيسية غير المسجلة والعدة للإستعمال الخاص أن يدفعوا للمؤسسة التونسية المكلفة بحماية حقوق المؤلفين نسبة اثنين بالمائة من ثمن البيع بالتفصيل على جميع الأشرطة سواء المصنوعة أو المستوردة ويحول هذا المعلوم الجملي بصفة متناصفة لفائدة الصندوق الإجتماعي للمؤسسة المذكورة من جهة ومن جهة أخرى للمؤلفين الاعضاء.

على أنه يقع استرجاع هذه المعاليم في صورة ثبوت تسديد العائذات المتعلقة بالأشرطة المسجلة من طرف الشركات التي تستعمل هاته الأشرطة لغاية تجارية.

#### الباب السادس

#### في المصنفات السينمائية والسمعية البصرية

الفصل 38 - يرجع حقّ تأليف المصنّفات السمعية والبصرية الى المنتج.

والمنتج لمصنف سينمائي أو سمعي بصري هو الشخص المادي أو الذات المعنوية الذي يعزى اليه انجاز الانتاج و الذي يتحمل مسؤولية استغلاله .

الفصل 39 - على المنتج أن يبرم العقود مع جميع الذين يعتمد مصنفاتهم لانجاز ما يعترّم انتاجه وذلك قبل الشروع في انتاج الشريط السينمائي أو السمعي البصري.

وتقتضي هذه العقود احالة حق الاستغلال لفائدة المنتج وذلك ما لم يكن ثمة شرط مخالف باستثناء حقوق المصنّفات الموسيقية الناطقة أو غير الناطقة التي لا يمكن احوالها والتي ترجع لأصحابها الاصليين .

وفي كل الحالات يحتفظ المشاركون في التصنيف بحقوقهم الأدبية.

الفصل 40 - يعتبر المصنف السينمائي أو السمعي البصري جاهزاً حالما تنجز منه النسخة التي يتفق المنتج والمخرج على أنها "النسخة المرجع".

والمخرج لمصنف سينمائي هو الشخص الذي يتولى تصور العمل وأخراجه من طور التصوّر والنوايا الى طور التنفيذ وتجسيم تلك التصورات والنوايا في صور ولقطات ومشاهد يتم تركيبها حسب رؤيته .

الفصل 41 - إذا رفض أحد المشاركين في الانتاج السينمائي اتعام مساهمته فيه أو عجز عن ذلك بسبب قوة قاهرة فلا حق له في الاعتراض على استعمال الجزء الذي ساهم في انجازه قصد اتمام الانتاج .

وإذا رفض المنتج انجاز المصنف السينمائي أو السمعي البصري المتعاقد في شأنه أو عجز عن انجازه أو اتمامه بسبب قوة قاهرة فإن للمشاركين في تصنيفه حق المطالبة من المحكمة نالت النظر الغاء العقود التي تربطهم بالمنتج مع احتفاظهم بالحقوق المالية المتعاقد عليها .

والمشاركين في مشروع سينمائي أو سمعي بصري أن يتصرفوا بصفة حرة فيما ساهموا به شخصياً قصد استغلاله في ميدان غير الذي وقع الاتفاق عليه من قبل الا اذا سبق التصييص على ما يخالف ذلك وبشرط أن لا يؤدي ذلك الى الإضرار باستغلال الانتاج الذي شاركوا فيه .

الفصل 42 - على جميع مستغلي المصنّفات السينمائية والسمعية البصرية من وسطاء ترويج للأشرطة السينمائية والفيديوغرام عن طريق البيع أو الاعسارة أو التسويغ و أصحاب قاعات السينما والعروض السمعية البصرية أن يتعاقدوا مع أصحاب الحقوق أنفسهم أو من يتوبهم قصد تسديد حقوق التأليف القانونية الموظفة على الاستغلال .

#### الباب السابع

#### في البرامج المعلوماتية

الفصل 43 - ترجع ملكية البرامج المعلوماتية المنتجة من قبل أجير أو من جمع من الأجزاء بمناسبة أدائهم لمهمتهم إلى المشغل الذي يتمتع بكل الحقوق المخولة للمؤلفين ما لم يوجد شرط مغاير.

كما تطبق هذه الأحكام على أعوان الدولة وعلى الجماعات العمومية والمحلية وعلى المؤسسات العمومية.

كلّ الخلافات المنجّرة عن تطبيق أحكام هذا الفصل ترجع بالنظر الى المحاكم المختصة التي يوجد بدائلها المقرّ الإجتماعي للمؤسسة المشغلة أو نيابتها أو فرعها أو الإدارة الجهوية التابعة لها والتي يرجع إليها الأجير بالنظر.

الفصل 44 - ترجع ملكية البرامج المعلوماتية المنجزة بطلب وكذلك الوثائق التابعة لها إلى المنتج ما لم يوجد شرط مغاير .

الفصل 45 - لا يمكن للمؤلف أن يعترض على تعديل البرامج المعلوماتية من طرف الغير في حدود الحقوق التي تنازل لهم عنها ما لم يوجد شرط مغاير .

الفصل 46 - يحجر كل عمل لا يتعلق بإنتاج نسخة لتخصيز البرامج المعلوماتية من طرف المستعمل كما يحجر كل استعمال للبرامج المعلوماتية لا يكون مخصصا فيه صراحة من طرف المؤلف أو من ينوبه ما لم يوجد شرط مغاير .

ولا يمكن لمؤلف البرامج المعلوماتية أن يعترض على تسجيل نسخة أو نسخ من مصنعه يقع استعمالها من قبل المؤسسات العلمية والثقافية ومؤسسات التعليم والبحث العلمي والمراكز غير التجارية لجمع الوثائق في حدود وظائفها وتلك طبقا لاحكام الفصل 13 من هذا القانون .

الفصل 47 - تنقضى جميع الحقوق المنصوص عليها في هذا الباب بعد خمسة وعشرين سنة ابتداء من تاريخ إعداد البرامج المعلوماتية .

#### الباب الثامن

##### في المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين

الفصل 48 - أحدثت بموجب هذا القانون مؤسسة عسومية ذات صبغة صناعية وتجارية لها شخصية معنوية واستقلال مالي اطلق عليها اسم المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين .

توضع هذه المؤسسة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالثقافة .

وتخضع هذه المؤسسة لقواعد المحاسبة التجارية فيما لم يقع استثناءه بهذا القانون .

عين مقر المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بتونس وأجازها .

الفصل 49 - تفضلع المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بالهامم التالية :

(أ) (رعاية حقوق المؤلفين وكذلك الدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية) .

(ب) تعثيل أعضائها وجمعيات المؤلفين الأجنبية أو أعضاء هذه الأخيرة لدى مستقلي المصنفات سواء كان هذا التمثيل بموجب تفويض أو نتيجة إتفاق متبادل .

(ج) تحديد التعاليم الراجعة لكل صنف من أصناف التأليف .

ويتم ضبط (طرق عمل هذه المؤسسة وتنظيمها الإداري والمالي بأمر) .

#### الباب التاسع

##### في الإجراءات والعقوبات

الفصل 50 - يحجر توريد نسخ من أي مصنف كان لكتاب الجمهورية التونسية إذا كان في ذلك التوريث خرق لحقوق التأليف وفقا لمفهوم هذا القانون وتعهدات الدولة التونسية طبقا للاتفاقيات الدولية لحقوق التأليف .

الفصل 51 - كل من لم يحترم حق التأليف مثلما تم تحديده بالفصل الثاني من هذا القانون يكون ملزما بدفع غرم الضرر لمصاحب ذلك الحق . وتتولى المحكمة ذات النظر تعيين مبلغه .

ويثبت عدم احترام حق التأليف بالخصوص إذا لم يستظهر المستقل بالترخيص المسبق المنصوص عليه بالفصل الثاني من هذا القانون .

الفصل 52 - كل مخالفة لاحكام الفصول 29، 31، 32، 34، 35، 36، 37، 39، 44، 46 و50 من هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة تتراوح بين 500 و5.000 دينار .

وفي صورة العود ترفع الغرامة الى حد عشرة الاف ديناراً ويضاف إليها عقابا بالسجن يتراوح بين شهر وستة أشهر أو بإحدى العقوبتين .

الفصل 53 - يعتبر صاحب العمل العمومي الذي تحدث به مخالفة لتقتضيات هذا القانون سواء يعرض المصنفات المحمية على التعميم أو يبيع أو كراء نسخ منها مسؤولا متضامنا مع المخالف الأصلي عن جبر الأضرار المادية والمعنوية الناتجة عن استغلال تلك المصنفات في صورة ما إذا ثبت أن صاحب العمل المذكور كان على علم بذلك .

الفصل 54 - يقوم بمعابنة المخالفات لهذا القانون وتصوير مجاز في شأنها كل من مأموري الضابطة العدلية والأعيان المؤهلين من طرف الوزير المكلف بالثقافة من بين سلك أعيان وزارة الثقافة المنتمين إلى صنف (أ) والمخالفين للغرض .

الفصل 55 - يمكن للمحكمة ذات النظر أن تأذن من تلقاء نفسها أو بطلب من المؤلف أو المؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بحجز أو بصادرة أو بإعدام النسخ أو بخلق المحل التي سجلت به المخالفة بصفة وقتية أو نهائية .

#### الباب العاشر

##### احكام مختلفة

الفصل 56 - يطبق هذا القانون بالخصوص على :

(أ) على جميع المصنفات التي يكون صاحب الحق الاصلي لتأليفها تونسي الجنسية أو مقرة بتراب الجمهورية التونسية أو لا جنسية له أو لا جنس له فيها محل إقامته العادي إذا كان الأمر يتعلق بشخص مساهي أو راجعا بالنظر إلى القضاء التونسي إذا كان الأمر يتعلق بذات معنوية .

(ب) على المصنفات المنشورة لأول مرة بتراب الجمهورية التونسية أو المنشورة بهذا التراب خلال الثلاثين يوما الموالية للنشر الأول في بلاد أجنبية .

(ج) على اشغال الفن المعماري القائمة بتراب الجمهورية التونسية وعلى كل عمل فني مندمج في بناية تقع بتراب الجمهورية التونسية .

(د) على جميع المصنفات التي لم تدخل عند ابتداء العمل بهذا القانون إلى ميدان الملك العام .

وإذا تعلق الأمر بعمل جماعي فإنه يكفي لتطبيق هذا القانون أن يكون واحد فقط من المشاركين في العمل قد توفر فيه الشرط المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل .

الفصل 57 - يمكن حماية المصنفات المشار إليها في الفصل 56 من هذا القانون شريطة أن تمنح في البلاد المعنية حماية معادلة لمصنفات المؤلفين الراجعين بالنظر للدولة التونسية .

وتتولى الوزارة المكلفة بالثقافة تعيين البلاد التي يتوفر فيها هذا الشرط .

الفصل 58 - يعهد للمؤسسة التونسية لحماية حقوق المؤلفين بإجراء اتصالات مع المؤسسات والجمعيات الأجنبية التي تعنى بحقوق المؤلفين والتي يهجمها الأمر :

1 - لصيانة الحقوق والإميازات التي أحرز عليها المؤلفون لدى المؤسسات والجمعيات المذكورة .

ب - لإبرام اتفاقات التمثيل المتبادل معها .

الفصل 59 - ألغيت جميع الأحكام السابقة المخالفة لاحكام هذا القانون وخاصة القانون عدد 12 لسنة 1966 المؤرخ في 14 فيفري 1966 المتعلق بالملكية الأدبية والفنية .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 24 فيفري 1994 .

زين العابدين بن علي